



صورة من لقاء وزير المساواة الاجتماعية برؤساء سلطات محلية عربية في نوف هجليل

وزير المساواة الاجتماعية يلتقي رؤساء سلطات محلية عربية لبحث احتياجات المجتمع العربي

أصحاب محال تجارية في عرابة البطوف يشكون من تراجع الحركة الشرائية بسبب الحرب

● فضل نعامنة صاحب مطعم: "الناس متخوفون من الأوضاع الحالية ويحاولون قدر الإمكان الحفاظ على ما تبقى لديهم من أموال" ● عبد الرحمن أبو شاح صاحب بسطة عطور: "تراجع المبيعات كبير جدا، فمن كان يشتري في السابق بـ 200 شيقل يشتري اليوم بـ 20 شيقل"

المساواة الاجتماعية وتصب حوله جميع الموارد الاجتماعية، وبالتالي هو مسؤول عن الميزانيات الخاصة بسد الفجوات بين المجتمع اليهودي والمجتمع العربي وهناك فروقات كبيرة بين المجتمعين خاصة في فترة الحرب بما يتعلق بالمجال الأمني وبحمية الناس وأيضا البنى التحتية وقضية العنف في المجتمع العربي".

وإدلى جميل بصول رئيس مجلس الرينة بدلو، قائلا: "كان اللقاء مثمرا وتم بحث عدة أمور هامة بالمجتمع العربي وخاصة ما ينقص السلطات المحلية والميزانيات المخصصة وفق خطة 550 وكيف يمكن الحصول عليها بأسرع وقت".

"عرضنا القضايا والمشاكل واحتياجات السلطات المحلية العربية"

وقال عمر واكد نصار رئيس بلدية عرابة: "عرضنا القضايا والمشاكل واحتياجات السلطات المحلية العربية والتي تنقسم الى قسمين، الاحتياجات في هذا الوقت، وقت الحرب، والقسم الثاني الخطة 550 للتطوير الاقتصادي في المجتمع العربي والضربات والتقليصات التي تلقتها هذه الخطة ونحن نخرج من هذا اللقاء دون الحصول على إجابات واضحة بما يتعلق بهذه الخطة".

وقال مثير بينغ مدير عام وزارة المساواة الاجتماعية: "هذا اللقاء هام جدا بالنسبة لنا من أجل معرفة الاحتياجات في السلطات المحلية، عرض ما تقوم به الحكومة وأيضا معرفة ما تقوم به السلطات المحلية في هذا المجال".

الاقتصادي: "اللقاء كان بين وزير المساواة الاجتماعية ورؤساء سلطات محلية عربية، وهدف اللقاء هو الاستماع الى احتياجات السلطات المحلية العربية وخاصة في فترة الطوارئ".

من جانبه، قال سمير أبو زيد رئيس مجلس عيلبون المحلي: "اجتمعنا مع وزير المساواة الاجتماعية وطرشنا أمامه الوضع الراهن الذي نتواجد به وتبادلنا الآراء وطالبنا

التقى وزير المساواة الاجتماعية، عميحي شيكلي، في الأيام الاخيرة، برؤساء سلطات محلية عربية، وذلك لبحث احتياجات المجتمع العربي في حالات الطوارئ. أقيم اللقاء في مجمع المكاتب الحكومية في نوف هجليل، وهو يشكل استمرارا للمسح الذي قامت به الوزارة لاحتياجات المجالس والبلديات العربية في حالات الطوارئ ومن بينها الحرب.

"احتياجات السلطات العربية وخاصة في ظل الحرب"

وقال عميحي شيكلي وزير المساواة الاجتماعية في حديثه لمراسل صحيفة بانوراما: "مثل هذا اللقاء نجريه بشكل دائم أيضا في أيام الحرب، لكي نعرف ماذا يحدث في السلطات المحلية العربية، وما هي احتياجات هذه السلطات وخاصة في ظل الحرب، وأين توجد فجوات لكي نعمل على تقليصها ومساعدة البلديات العربية في حل المشاكل". وتابع الوزير: "اشترك في اللقاء عدد من ممثلي السلطات من عدة بلدات منها فسوطه القريبة جدا من الحدود اللبنانية والمزرعة التي تعاني من مشاكل في توفر الغرف الامنة والملاجئ، فحصنا هذه الأمور وأيضا أموراً أوسع من ذلك مثل مشاكل جباية ضريبة المنازل ونسبة البطالة التي ترتفع بسبب الحرب".

"رفع جهوزية السلطات المحلية للتعامل في وقت الطوارئ"

بدورها قالت سليمة مصطفى سليمان مديرة قسم السلطات المحلية في سلطة التطوير

بالحصول على الميزانيات وخاصة الميزانيات المخصصة حسب خطة 550".

"الوزير هو المسؤول عن الميزانيات الخاصة بسد الفجوات بين المجتمع اليهودي والمجتمع العربي"

أما الشيخ مراد عماش رئيس مجلس جسر الزرقاء المحلي، فقال: "الوزير هو وزير



الوزير عميحي شيكلي سليمة مصطفى سليمان سمير ابو زيد



الشيخ مراد عماش جميل بصول عمر واكد نصار



أمال مصطفى خطيب فضل نعامنة عبد الرحمن ابو شاح

من معتصم مصاروة مراسل صحيفة بانوراما

بالإمكان اعتبار الباعة والتجار مؤشرا على الحركة الشرائية وأحوال الناس الاقتصادية ومدى تأثرها بالأوضاع الأمنية والسياسية، على اعتبار أنهم يتعاملون مع الزبائن بشكل يومي ومستمر.

مراسل صحيفة بانوراما، جس نبض الشارع من ناحية الشراء والمعاملات الاقتصادية، إذ سأل أصحاب محال تجارية في عرابة البطوف عن أحوال الناس الاقتصادية هذه الأيام.

وقالت أمال مصطفى خطيب في حديثها لمراسل صحيفة بانوراما: "أوضاع الناس صعبة للغاية، وقد كان يعمل لدي عمال من الضفة ولكن اضطررنا الى اخراجهم بسبب الأوضاع".

وأكدت أمال مصطفى خطيب أن "المبيعات انخفضت بنسبة 70% عن السابق، لأن الناس لم تعد تشتري كالسابق بسبب قلة الأموال لان الأغلبية اليوم بدون عمل. لم نفحص ان كنا سنحصل على تعويضات ولكن حتى لو كانت هناك تعويضات فلن تعوض الخسائر التي لحقت بنا".

من جانبه، أوضح فضل نعامنة صاحب مطعم في عرابة أن "المبيعات انخفضت بما يقارب 50%، فالناس متخوفون من الأوضاع الحالية ويحاولون قدر الإمكان الحفاظ على ما تبقى لديهم من أموال".

وأضاف فضل نعامنة: "كان يعمل لدينا عاملان من الأردن وبسبب الحرب عادا للأردن. برأيي لا توجد لنا تعويضات لأن الدولة ليست مهتمة الان بتعويض أصحاب المصالح".

بدوره، قال عبد الرحمن أبو شاح (جت)، صاحب بسطة عطور في عرابة، في حديثه لصحيفة بانوراما: "فرق كبير ما قبل الحرب وما بعدها، نلاحظه على جميع الأصعدة. تراجع المبيعات كبير جدا، فمن كان يشتري في السابق بـ 200 شيقل يشتري اليوم بـ 20 شيقل".

واكد عبد الرحمن أبو شاح لصحيفة بانوراما أن "المبيعات انخفضت بنحو 60%، وإذا ما قررت الحكومة تعويض أصحاب المصالح فان التعويضات لن تغطي الخسارة".

وزير الداخلية موشيه اربيل يعلن خلال زيارته لبلدية كفرقرع عن اقامة مكتب للداخلية في المدينة

وزارة الداخلية في مدينة كفرقرع من أجل التسهيل على المواطنين في المدينة.

"أشكر وزير الداخلية على مساعدته المستمرة في تطوير المدينة"

وقال رئيس بلدية كفرقرع فراس بدحي: "أشكر وزير الداخلية على مساعدته المستمرة في تطوير المدينة. إذا كان هناك من يمكن القول عنه ان كفرقرع تحولت بفضل من قرية إلى مدينة، فهو الوزير اربيل، ولهذا نشكره". من جانبه قال وزير الداخلية موشيه اربيل: "ان هذه الزيارة هامة الى مدينة كفرقرع وشرف كبير لي، وأشكر رئيس البلدية فراس بدحي على تعاونه الدائم، السلطات المحلية يجب ان تكون قوية وعلينا تقديم كافة الوسائل لها لكي تكون قوية، هذا حقها وواجبنا تجاهها". قام رئيس بلدية كفرقرع المحامي فراس بدحي بتكريم د. احمد الطيبي لدوره بالإعلان عن كفرقرع مدينة، بالإضافة الى وزير الداخلية موشيه اربيل.



صورة من زيارة وزير الداخلية الى بلدية كفرقرع

من معتصم مصاروة مراسل صحيفة بانوراما

قام وزير الداخلية موشيه اربيل يرافقه عدد من مديري مكتبه، منتصف الاسبوع، بزيارة عمل الى بلدية كفرقرع، حيث كان في استقباله رئيس بلدية كفرقرع المحامي فراس بدحي بالإضافة الى النائب د. أحمد الطيبي، رئيس كتلة الجبهة العربية للتغيير البرلمانية، وعضو الكنيست سابقا أسامة السعدي، وأعضاء البلدية وعدد من مديري الدوائر في البلدية. في بداية الاجتماع، رحب رئيس البلدية بوزير الداخلية والوفد المرافق من كبار موظفي الوزارة في مدينة كفرقرع مشيرا الى "أهمية الزيارة خاصة أنها في فترة حرجة تمر بها". وتطرقوا خلال اللقاء الى "تعزيز وتطوير الاقتصاد والبنية التحتية للإسكان في المدينة، وتعزيز المشاريع الحضارية لصالح تعزيز الحكم المحلي في السلطات العربية مما يحسن نوعية حياة السكان ويخلق نسيجاً مشتركاً للحياة". بناءً على طلب رئيس البلدية، وافق وزير الداخلية على افتتاح مكتب